

مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي

The Leniency Program in Moroccan and French Competition Law

الباحثة: غيثة الدريوش

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

تحت إشراف الأستاذة الدكتوراة: بشرى النية

أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

ملخص:

إن سعي التشريعات نحو الحد من الممارسات المنافية للمنافسة دفع بها إلى تبني المساطر التفاوضية لتشجيع المنشآت على التبليغ عن هذا النوع من التصرفات، وتبقى مسطرة الإعفاء من أهمها تبعاً لأنها نظمت لوضع حد للاتفاقات المنافية للمنافسة باعتبارها أخطر نوع من التصرفات التي تحد من المنافسة الحرة في الأسواق.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية مقارنة بين المقتضيات المنظمة لمسطرة الإعفاء في القانون المغربي والفرنسي. الكلمات المفتاحية: قانون حرية الأسعار والمنافسة، الاتفاقات المنافية للمنافسة، مسطرة الإعفاء، المساطر التفاوضية.

Abstract

Legislation aimed at curbing anti-competitive practices has led to the adoption of negotiated procedures to encourage businesses to report such practices. The leniency program remains one of the most important, as it was designed to put an end to cartels, considered the most serious type of conduct that restricts free competition in the markets.

This study aims to conduct a comparative analysis of the provisions governing the leniency program in Moroccan and French law.

Keywords: Freedom of Prices and Competition Act; Anti-competitive Agreements; Leniency Program; Negotiated Procedures.

تقديم

تسعى كافة التشريعات في الدول التي تتبنى نظام الأسواق الحرة إلى تعزيز المنافسة الشريفة، لضمان تحقيق النمو الاقتصادي والتشجيع على التنمية والابتكار المصاحبين للمنافسة الحرة بين الفاعلين الاقتصاديين، لكن اعتماد نظام الاقتصاد الحر وحده غير كافي لتحقيق هذه الغاية، إذ أن المنشآت التي تهيمن على الأسواق تسعى دائماً إلى احتكار النشاط الاقتصادي في القطاع الذي تعمل فيه، عبر طرد باقي المنافسين منه ومنع فاعلين جدد من الولوج إليه. وهذا النوع من الممارسات هو ما يجعل التشريعات ملزمة بتبني مختلف الآليات القانونية التي تخول لها قمع هذه السلوكيات، غير أن أساليب البحث والتحقيق التقليدية وحدها ليست كافية للإحاطة بمختلف الممارسات المنافية للمنافسة، مما دفع الساهرين على وضع القوانين التي تحمي المنافسة الحرة إلى تبني المساطر التفاوضية.

والمساطر التفاوضية هي آليات مسطرية يمكن اللجوء إليها في مختلف مراحل المسطرة التنزعية المعروضة أمام مجلس المنافسة، سواء تعلقت هذه الأخيرة بممارسات منافية للمنافسة أو بعمليات مراقبة التركيز الاقتصادي، وتبني على التفاوض بين المنشأة

التي أتت هذه الأفعال وبين مجلس المنافسة للتوصل إلى تسوية للمسطرة التنازعية، عبر إصدار مجلس المنافسة لقرار يعفي المنشأة من العقوبات المالية أو يخفّضها في حالة نجاح التفاوض. 883

وعرف المغرب مفهوم المساطر التفاوضية من خلال القانون رقم 06.99 المتعلق بقانون حرية الأسعار والمنافسة، غير أن هذا الأخير اقتصر فقط على مسطرة التعهدات المتخذة من طرف المقاولات في إطار عمليات التركيز الاقتصادي، قبل أن يضيف القانون رقم 104.12 مسطرة التعهدات في القضايا المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة 884 وعدم التعرض على صحة المؤاخذات، 885 ثم مسطرة الإعفاء. 886

تهدف مسطرة الإعفاء إلى تشجيع الفاعلين الاقتصاديين على التبليغ عن الاتفاقات المنافية للمنافسة مقابل الاستفادة من إعفاء كامل أو جزئي من العقوبات المالية التي يمكن لمجلس المنافسة أن يفرضها عليها. 887 وهي جزء من استراتيجية اقتصادية تروم محاربة الاتفاقات المنافية للمنافسة بشكل أساسي نظرا لصعوبة إثبات هذا النوع من الممارسات المنافية للمنافسة وخطورته بالمقارنة مع غيره، مما يضمن معاقبة هذه الاتفاقات وتحقيق الردع العام. 888

نظم المشرع المغربي مسطرة الإعفاء من خلال المادة 41 من ق.ح.أ.م، مستمدا مقتضياتها من المادة L464-2-IV من مدونة التجارة الفرنسية، فهل المقتضيات القانونية التي تنظم هذه المسطرة كافية للإحاطة بالإشكالات التي تطرحها عند تطبيقها في الواقع؟ سنحاول الإحاطة بهذه الإشكالية من خلال التصميم الآتي:

المطلب الأول: الشروط الشكلية والموضوعية لسلوك مسطرة الإعفاء

المطلب الثاني: قرار مجلس المنافسة حول مسطرة الإعفاء والطعن فيه

المطلب الأول: الشروط الشكلية والموضوعية لسلوك مسطرة الإعفاء

إن مسطرة الإعفاء تطبق بخصوص قضايا معينة من بين الممارسات المنافية للمنافسة التي يمكن أن تعرض على مجلس المنافسة، ولذلك يتعين على المنشأة أن تتحقق مما إذا كان طلبها يحترم الشروط الموضوعية للاستفادة من مسطرة الإعفاء (الفقرة الثانية)، كما يجب على المنشأة الراغبة في الاستفادة من هذه مسطرة أن تتقدم بطلب يستوفي الشروط الشكلية التي حددها المشرع المغربي في قانون حرية الأسعار والمنافسة (الفقرة الأولى).

الفقرة الأولى: الشروط الشكلية لسلوك مسطرة الإعفاء

وسع المشرع المغربي من لائحة المؤسسات المختصة في تسلم طلب الاستفادة من مسطرة الإعفاء، حيث خول هذه الصلاحية إلى رئيس مجلس المنافسة باعتباره الهيئة المختصة في تنظيم المنافسة الحرة في السوق الوطنية دستوريا، كما يمكن أن يتم التقدم بهذا الطلب إلى السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة، 889 ليسير بذلك على نهج المشرع الفرنسي الذي سمح بتقديم هذا الطلب إلى المدير العام للمنافسة والاستهلاك ومحاربة الغش أو المقرر العام لسلطة المنافسة طبقا للمادة R464-5 من مدونة التجارة الفرنسية. 890

883 ايزوغار جعفر، المساطر التفاوضية في قانون المنافسة: دراسة في القانون المغربي والمقارن، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. فاس، السنة الجامعية 2020/2021، ص. 13 و 14

884 المادة 36 من ق.ح.أ.م

885 المادة 37 من ق.ح.أ.م

886 المادة 41 من ق.ح.أ.م

887 الحسن الرائي، دور المساطر التفاوضية في محاربة الاتفاقات المنافية للمنافسة، مجلة القضاء التجاري، العدد 6، صيف/خريف 2015، ص. 93

888 ايزوغار جعفر، م.س، ص. 74

889 المادة 28 من المرسوم رقم 2.14.652 بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتاريخ 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) (ج.ر.ع. 6314 بتاريخ

صفر 1436) 4 ديسمبر 2014، ص. 11 8230

890 Article R464-5 du code de commerce : " La démarche mentionnée au IV de l'article L. 464-2 est effectuée par le biais d'une demande adressée soit au directeur général de la concurrence, de la consommation et de la répression des fraudes, soit au rapporteur général de l'Autorité de la concurrence. La

ألزم المشرع المغربي كلا من المصالح التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة والمقرر العام لمجلس المنافسة بتبادل المعلومات فيما بينهم في شأن طلبات الإعفاء المقدمة أمام كل منهما، كما يقومون بمشاركة وجود بحث أو تحقيق محتمل يتعلق بالممارسات المثارة قيد الإنجاز قبل الشروع في مسطرة الإعفاء. هذه المقتضيات تجعلنا نتساءل عن حدود سلطة السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة في معالجة هذه الطلبات لأن المشرع أشار إلى أنها تتبادل المعلومات مع مجلس المنافسة وليس أنها تحيل عليه الطلبات التي تتوصل بها. وهنا يمكننا الاعتماد على اجتهاد مجلس المنافسة الفرنسي⁸⁹¹ بحيث تقدم المعنيون بالأمر بطلبهم إلى مديرية المنافسة والاستهلاك ومحاربة الغش، واكتفت المديرية بتحويل الطلب والوثائق المرفقة به إلى مجلس المنافسة الفرنسي الذي بت في الطلب.

ونحن نرى بأن هذا التفسير الذي أخذ به مجلس المنافسة الفرنسي (سلطة المنافسة حالياً) أقرب إلى الصواب، اعتباراً لأن مجلس المنافسة أحدث ليمنح الفاعلين الاقتصاديين مجموعة من الضمانات عبر وضع سلطة النظر في مختلف القضايا المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة في يد هيئة مستقلة مكونة من أعضاء ذوي تكوين قانوني واقتصادي يضمن التطبيق السليم لقانون حرية الأسعار والمنافسة من جهة، ويرسخ استقلالية الاقتصاد مبدئياً عن السلطة التنفيذية.

يقدم طلب الإعفاء إلى الجهات المختصة إما كتابة عن طريق رسالة مضمونة الوصول مع إشعار بالتسلم، وإما شفويا بتصريح يثبت تاريخه كتابة، ثم يتم تلقي تصريح ممثل المنشأة أو الهيئة بواسطة محضر تصريح ينجزه باحث تابع للسلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة أو من لدن مقرر تابع لمجلس المنافسة في أقرب الأجل تطبيقاً لمقتضيات المادة 28 من المرسوم التطبيقي المتعلق بقانون المنافسة. وهذه المقتضيات يعترفها نقص كبير، إذ أنها تكتفي ببيان شكل الذي يمكن أن يأتي فيه التصريح ولا تنطرق إلى المعلومات التي يجب أن يتضمنها.

قامت هيئة المنافسة الفرنسية بتدارك الفراغ التشريعي المتعلق بالمعلومات التي يجب أن يتضمنها طلب الإعفاء من خلال البلاغ الصادر عنها بتاريخ 3 أبريل 2015 المتعلق بتطبيق مسطرة الإعفاء في فرنسا، إذ يجب أن يتضمن الطلب المعلومات التي تساعد في تحديد مقدم الطلب، ببيان اسم وعنوان المقابلة أو المنشأة التي ترغب في الاستفادة من مسطرة الإعفاء، كما يجب أن يتضمن معلومات تتعلق بالاتفاق المنافي للمنافسة المراد التبليغ عنه، عبر تحديد سوق السلع أو الخدمات التي يستهدفها وحدوده الجغرافية، ثم طبيعته ومدته، فضلاً عن باقي الأطراف المشاركين فيه، وطلبات الإعفاء المقدمة للهيئات الوطنية الأخرى.⁸⁹²

وبعد تسجيل طلب الإعفاء يتم ترتيبه حسب أسبقية الطلبات المقدمة من طرف كل منشأة بخصوص نفس الاتفاق، لضمان احترام مبدأ تراتبية الطلبات الواردة على سلطة المنافسة، بحيث يجب ترتيبها وفق تاريخ تلقيها، اعتباراً لأن درجة الإعفاء يمكن أن تختلف بناء على السباق إلى التبليغ عن الاتفاق، ويشترط للاستفادة من هذه الخاصية أن يتضمن الطلب المعلومات التي سبق أن حددها بلاغ هيئة المنافسة الفرنسي.⁸⁹³

demande est adressée par lettre recommandée avec demande d'avis de réception, par l'intermédiaire d'une plateforme d'échanges sécurisés de documents électroniques, oralement ou par tout autre moyen approprié prévu par l'administration ou par l'Autorité de la concurrence. "

891 Décision N° 06-D-09 du 11 avril 2006 relative à des pratiques mises en œuvre dans le secteur de la fabrication des portes. Lien:

<http://www.autoritedelaconcurrence.fr/user/avisdec.php?numero=06d09>

Consulté le 14/01/2026 à 20: 37.

892 " Pour accomplir cette démarche, l'entreprise doit fournir à l'Autorité, outre son nom et son adresse, des informations dénuées d'ambiguïté sur les circonstances ayant conduit à l'introduction de sa demande de clémence, le(s) produit(s) en cause et le(s) territoire(s) sur lesquels l'entente présumée est susceptible de produire ses effets, l'identité des auteurs de cette entente, sa nature et sa durée estimée, ainsi que sur toute demande de clémence relative à cette entente présumée qui a été ou sera formulée auprès d'autres autorités de concurrence. " Le point 29 du Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français. p. 6.

893 " La réception du courrier adresse en recommande avec demande d'avis de réception ou l'établissement d'un procès-verbal par le rapporteur général permet de marquer l'ordre d'arrivée des demandes de clémence, à condition que l'entreprise ait fourni les informations visées au point précédent. " Le point 30 du Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français. p. 6.

تنص المادة 41 من ق.ح.أ.م على أن مجلس المنافسة يمكنه أن يباشر مسطرة الإعفاء بناء على طلب يقدم من طرف المنشآت أو الهيئات التي كانت طرفا في الممارسات موضوع الطلب، وهو ما يتضح معه بأن المشرع المغربي لم يمنح الأشخاص الذاتيين المنتمين إلى هذه المنشآت صلاحية تقديم الطلب، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تسمح للأشخاص الذاتيين بالاستفادة من مسطرة الإعفاء بشأن التحالفات التي كانوا طرفا فيها.⁸⁹⁴

واستيفاء الشروط الشكلية وحدها غير كافٍ لقبول طلب الإعفاء، إذ يجب أن تتحقق في الطلب الشروط الموضوعية التي حددها المشرع، وهي التي سنتطرق إليها في الفقرة الثانية.

الفقرة الثانية: الشروط الموضوعية لمسيرة الإعفاء

حصر المشرع المغربي القدرة على الاستفادة من مسطرة الإعفاء في الممارسات المنصوص عليها في المادة 6 من ق.ح.أ.م،⁸⁹⁵ وهي المادة التي تجرم الاتفاقات المنافية للمنافسة بشتى أنواعها، وبالتالي فإن أي طلب للاستفادة من مسطرة الإعفاء موضوعه التعسف في استغلال الوضع المهيمن أو فرض أسعار بيع منخفضة بشكل تعسفي أو غيرها من الممارسات المخلة بالمنافسة، يكون مآله عدم القبول، لأن المجلس يرفع يده عن القضية قبل البت في جوهرها.

تتضمن المادة L464-2-IV مدونة التجارة الفرنسية مقتضيات مماثلة لتلك الواردة في المادة 41 من ق.ح.أ.م المغربي، إذ أن القانون الفرنسي يحظر من نطاق تطبيق مسطرة الإعفاء في حدود الاتفاقات المنافية للمنافسة، وقد قامت سلطة المنافسة الفرنسية بالتضييق من حدود تطبيق هذه المسطرة بشكل أكبر من خلال بلاغها الصادر بتاريخ 03 أبريل 2015 المتعلق بمسيرة الإعفاء، بحيث أكدت على أن هذه الأخيرة لا يمكن سلوكها إلا إذا تعلق الأمر بما يسمى "الكارتيل" أو الاتفاقات الأفقية التي تهدف إلى تقسيم الأسواق.⁸⁹⁶

يمكن تفسير حصر المشرعين المغربي والفرنسي لمسيرة الإعفاء في حدود الاتفاقات المنافية للمنافسة بخطورة هذا النوع من الاتفاقات والآثار الاقتصادية الجسيمة التي يمكن أن تترتب عنها. فعندما تتفق مجموعة من المنشآت لتوجيه المنافسة في السوق الذي تنشط فيه، يتم تحديد الأسعار من طرفها بشكل لا يمكن معه للمستهلك أن يستفيد من الأسعار التفضيلية التي تولدها المنافسة ورغبة المنشآت الاقتصادية في استقطاب الزبائن، كما أن تقسيمها للسوق فيما بينها لا يشجعها على الابتكار وتطوير المنتجات أو السلع أو الخدمات التي تقدمها، لأنها على علم مسبق بأن مكانتها في السوق محفوظة بفضل الاتفاق. وجسامة الاتفاقات المنافية للمنافسة لا تتوقف عند حدود الوضعية السلبية التي يصبح عليها السوق في ظل وجودها فحسب، بل إنها تؤدي إلى إغلاق السوق في وجه أي فاعل اقتصادي جديد يمكن أن يعيد المنافسة إلى وضعها الطبيعي فيه، مما يحرم المستهلكين من المزايا المصاحبة للمنافسة الحرة، سواء على مستوى الأسعار أو جودة المنتجات والخدمات من جهة، ويعرقل نمو الاقتصاد ويجعله عالقا في الحدود التي تناسب المنشآت المشاركة في الاتفاق من جهة ثانية.

يواجه مجلس المنافسة عدة صعوبات في عملية إثبات وجود الاتفاقات المقيدة للمنافسة في الأسواق بالمقارنة مع غيرها من الممارسات المنافية للمنافسة، إذ أن الفاعلين الاقتصاديين يوظفون أساليب متطورة لإخفاء ممارساتهم الاحتكارية، مثل الاجتماعات السرية، واستخدام الأسماء المستعارة، والرسائل المشفرة، وحتى هواتف نقالة مخصصة للتواصل بشأن هذه

894 إيزوغار جعفر، المساطر التفاوضية في قانون المنافسة؛ دراسة في القانون المغربي والمقارن، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. فاس، السنة الجامعية 2020.2021، ص. 141.

895 المادة 41 من ق.ح.أ.م تنص على أنه: "يجوز منح إعفاء كلي أو جزئي من العقوبات المالية لمنشأة أو هيئة، قامت مع أطراف أخرى بممارسة محظورة بموجب مقتضيات المادة من هذا القانون، إذا ساهمت في إثبات وقوع الممارسة المحظورة وتحديد مرتكبها، من خلال تقديم معلومات لم تتوفر لمجلس المنافسة أو الإدارة من قبل. وتبعا لتصرف المنشأة أو الهيئة، فإن مجلس المنافسة، بطلب من المقرر العام أو الإدارة، يصدر لهذه الغاية رأيا بالإعفاء يحدد الشروط التي يخضع لها الإعفاء المزمع، بعد تقديم مندوب الحكومة والمنشأة أو الهيئة المعنية لملاحظاتها، ويوجه هذا الرأي إلى المنشأة أو الهيئة وإلى الإدارة، ولا يتم نشره. وتزامنا مع القرار المتخذ تطبيقا للمادة 39 أعلاه، يجوز لمجلس المنافسة، إذا تم احترام الشروط المحددة في رأي الإعفاء، منح إعفاء من العقوبات المالية يتناسب مع المساهمة المقدمة لإثبات المخالفة".

896 Le point 10 du Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français.

الممارسات فقط، فضلا عن إخفاء الوثائق التي يمكن أن تدين الأطراف في المساكن الشخصية للممثلين القانونيين أو الإداريين للمنشآت الاقتصادية. 897 ولعل أبرز دليل على صعوبة إثبات الاتفاقات المنافية للمنافسة، هو إقرار مجلس المنافسة الفرنسي (سلطة المنافسة حاليا) مبدأ يسمح له بأن يعتمد على القرائن والأدلة الحاسمة والدقيقة والمتوافقة فيما بينها لإدانة المنشآت من أجل الاتفاقات المنافية للمنافسة. 898

ونظرا للصعوبات التي تواجه مجلس المنافسة في إثبات وجود الاتفاقات المحظورة، فإن قبوله لطلب المنشأة لسلوك من مسطرة الإعفاء بعد استيفاء الشروط الشكلية السابق ذكرها ليس كافيا لضمان الاستفادة الفعلية منها، إذ يجب على المنشأة أن تثبت جدية طلبها عبر تقديم كافة المعلومات التي تتوفر عليها حول الاتفاق، ببيان هوية باقي أطرافه وموضوعه والمنتجات أو الخدمات التي يستهدفها فضلا عن النطاق الجغرافي الذي يطبق فيه ومدته وطبيعته. 899 ويجب أن تمتد المنشأة لمجلس المنافسة أيضا بكافة الوثائق والمستندات التي تتضمن أدلة تثبت وجود الاتفاق ومضمونه وأطرافه، بل ألزمتها هيئة المنافسة الفرنسية أيضا بوضع مستخدمها رهن إشارتها للاستماع إليهم كشهود عند الاقتضاء. 900 ويتم تضمين التصريحات الشفوية كتابة للاستعانة بها عند مناقشة القضية أمام مجلس المنافسة، ويجب أن تكون هذه التصريحات واضحة ودقيقة ومنسجمة فيما بينها ليقبلها مجلس المنافسة كوسيلة إثبات، مما يجعل للإفادات الشفوية قوة إثبات تعادل الأدلة المكتوبة في قضايا الاتفاقات المنافية للمنافسة. 901 يجب على المنشأة التي تريد الاستفادة من مسطرة الإعفاء أن تنسحب من الاتفاق المنافي للمنافسة ابتداء من تاريخ تبليغها لسلطة المنافسة بوجود الاتفاق، ويمكن لسلطة المنافسة أن تسمح لها استثناء بالاستمرار في المشاركة فيه إذا ما رأت بأن من شأن انسحابها المفاجئ التأثير على سرية المسطرة ولضمان فعالية الأبحاث والتحقيقات التي تقوم بها. 902 وحرصا على أن لا تستغل المنشأة التي أجبرت باقي المنافسين على المشاركة في الاتفاق مسطرة الإعفاء للإضرار بمنافسيها والتخلص من مسؤولية أفعالها المخالفة لقانون المنافسة بشكل كامل، أقرت سلطة المنافسة الفرنسية مبدأ مفاده أن هذه المنشآت لا يحق لها الاستفادة من الإعفاء الكلي، ولا يبقى لها إلا أن تحاول إقناع سلطة المنافسة عبر الأدلة التي تقدم بها بأن تمنحها إعفاء جزئيا من الغرامات المالية التي يحكم عليها بها. 903

وبعد استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية الواجب توفرها في طلبات الإعفاء، يقوم مجلس المنافسة بدراستها، ويصدر قراره بشأنها، ويمكن للمنشآت المعنية به اللجوء إلى القضاء للطعن في هذا القرار كما سندرسه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: قرار مجلس المنافسة حول مسطرة الإعفاء والطعن فيه

بعد استيفاء طلب الإعفاء الشروط الشكلية والجوهرية، يشرع مجلس المنافسة في دراسة الملف، ويمكنه بناء على المعطيات المتوفرة لديه أن يخول للمنشأة الاستفادة من إعفاء كلي أو جزئي من العقوبات المالية الممكنة معاقبة أطراف الاتفاق المنافي للمنافسة بها (الفقرة الأولى) وكمقابل للشروط التي يجب على المنشآت التقيد بها ليقبل مجلس المنافسة النظر في طلبها، هذا الأخير مقيد بمجموعة من الإجراءات التي يتعين عليه احترامها بعد صدور قراره، كما يمكن للمنشأة أن تطعن في قراره إذا رفض تمكينها من الاستفادة من مسطرة الإعفاء أمام القضاء (الفقرة الثانية).

897 Qu'est-ce que le programme de clémence ? Lien: <https://www.autoritedelaconurrence.fr/fr/quest-ce-que-le-programme-de-clemence-1> Consulté le 28/02/2026 à 22:50

898 Rapport Conseil de la Concurrence 1990. XXVII. P 28 a consulté sur: <https://www.autoritedelaconurrence.fr/sites/default/files/2019-11/ra1990.pdf> consultée le 28/02/2026 à 23:26.

899 طارق بوجندار، مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة، مجلة القانون والأعمال الدولية، ع. 43، دجنبر 2022 يناير 2023، ص. 215.

900 Le point 23 du Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français.

901 Laurence Idot, réflexions sur l'évolution de la preuve des pratiques anticoncurrentielles devant les autorités de concurrence. Concurrences n° 4-2017. p.

55

902 Le point 23 du Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français.

903 إيزوغار جعفر، م.س، ص. 148.

الفقرة الأولى: جوهر قرار الإعفاء الصادر عن مجلس المنافسة

لم يتضمن القانون المغربي ولا نظيره الفرنسي أي مقتضيات توضح الوضعيات التي تستفيد فيها المنشأة من الإعفاء الكلي من الغرامات المترتبة عن إدانتها بالمشاركة في اتفاق منافي للمنافسة، وهو ما من شأنه أن يجعل المنشآت مترددة في التقدم لطلب الاستفادة من هذه المسطرة لعدم معرفتها بمآل الطلب الذي ستتقدم به، ولا بالقيمة الحقيقية لما تملكه من أدلة أمام مجلس المنافسة. وقد عملت سلطة المنافسة الفرنسية على تدارك هذا الفراغ التشريعي في القانون الفرنسي، وأقرت حالتين رئيسيتين يمكن فيهما للمنشأة أن تستفيد من الإعفاء الكلي؛ الحالة التي لا تتوفر فيها سلطة المنافسة على معلومات سابقة حول الاتفاق، والحالة التي تقدم فيها المنشأة أدلة دامغة لإثبات اتفاق موضوع بحث سابق من طرف سلطة المنافسة.

ففيما يتعلق بالحالة التي لا تمتلك فيها سلطة المنافسة أي معلومات سابقة عن الاتفاق المنافي للمنافسة، تستفيد المنشأة السبابة إلى تزويد سلطة المنافسة بأدلة وحجج تثبت وجود اتفاق لم تكن السلطة على علم مسبق به من الإعفاء الكلي من الغرامات التي يحكم بها على باقي أطراف الاتفاق، شريطة أن تكون المعلومات والأدلة التي تتقدم بها كافية لتمكين سلطة المنافسة من الشروع في تدابير التحقيق المنصوص عليها في المادة 4-450 من مدونة التجارة الفرنسية. 904 وتعتبر هذه الحالة تجسيدا للهدف الرئيسي الذي أقرت التشريعات من أجله مسطرة الإعفاء، إذ أن تقدم إحدى المنشآت لتبلغ عن اتفاق منافي للمنافسة لم تكن الهيئات الرقابية المشرفة على حسن سير المنافسة في الأسواق على علم مسبق به من شأنه أن يحمي الاقتصاد والمستهلكين من التبعات التي يمكن أن تترتب عن هذا الاتفاق خلال الفترة التي تستغرق الجهات الرسمية للوصول إليه، كما أنه يمكنها من مباشرة أبحاث على أسس متينة يمكن بفضلها إثبات وجود الاتفاق وإدانته بشكل فعلي.

وأقرت سلطة المنافسة الفرنسية مجموعة من الشروط الخاصة بطلب الاستفادة من مسطرة الإعفاء الكلي إذا ما كانت المنشأة ستبلغ عن اتفاق ليس موضوع تحقيق جاري من طرف سلطة المنافسة، حيث يجب أن تتقدم بهذا الطلب كتابة أو عبر تصريح شفوي، ويجب أن يتضمن في كلتا الحالتين اسم المنشأة وعنوانها وفروعها المستفيدة من الإعفاء، فضلا عن تحديد باقي أطراف الاتفاق وطبيعة هذا الأخير ومدته ونطاقه الجغرافي، كما يتعين عليها أن ترفق طلبها بمختلف الوثائق والحجج التي يمكن أن تساعد أجهزة التحقيق على تحديد أماكن وأوقات الاجتماعات التي سبق أن عقدها أطراف الاتفاق. 905

إن إلزام سلطة المنافسة الفرنسية المنشأة المبلغة عن الاتفاق المنافي للمنافسة في إطار مسطرة الإعفاء الكلي، بتقديم كافة وسائل الإثبات التي تتوفر عليها، ضمانا أقرها هذا الجهاز حرصا منه على ألا توظف هذه الآلية التي أحدثت لتعزيز حماية المنافسة كوسيلة لتظليل سلطة المنافسة، والتشويش على باقي الفاعلين في السوق بتقديم بلاغ كاذب يفيد كونهم أطرافا في اتفاق منافي لقواعد المنافسة، مع ما يترتب عن مباشرة الأبحاث في مواجهتهم من آثار على سمعتهم الاقتصادية وعلى الوتيرة العادية لعمل المنشأة في ظل إجراءات التفتيش والاستجواب والبحث التي تقوم بها سلطة المنافسة. ولذلك يجب على هذه الأخيرة أن تحرص على فحص طلبات الإعفاء التي تتعلق باتفاقات يتم التبليغ عنها أول مرة بدقة وحذر، وأن تلزم المنشأة بتقديم أدلة كافية ومتناسقة قبل أن تباشر أبحاثها بخصوص الاتفاق المزعوم.

أما الحالة الثانية التي يمكن فيها للمنشأة أن تستفيد من الإعفاء الكلي في فرنسا، فهي تلك التي تكون فيها سلطة المنافسة قد باشرت مسبقا تحقيقا حول اتفاق منافي للمنافسة، وتتقدم فيها إحدى المنشآت أطراف هذا الاتفاق بأدلة قطعية يمكن معها لسلطة المنافسة أن تثبت وجود الاتفاق، شريطة ألا تتوفر هذه السلطة على الأدلة المدلى بها من طرف المنشأة مسبقا، وألا يستفيد أحد أطراف الاتفاق من الإعفاء الكلي قبل أن تدلي المنشأة بهذه الأدلة. 906

904 Le point 15 du Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français.

905 Le point 16 du Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français.

906 Le point 17 du Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français.

وهذه التوجهات التي أخذت بها سلطة المنافسة الفرنسية تمنح عامل الزمن دورا مهما في تحديد مصير طلب الإعفاء الذي تتقدم به المنشآت المشاركة في الاتفاق المنافي للمنافسة. بحيث تفقد المنشأة الحق في الاستفادة من الإعفاء الكلي بمجرد استفادة طرف آخر من الاتفاق منه، حتى لو تقدمت المنشأة الثانية بأدلة دامغة تساعد سلطة المنافسة في إثبات وجود الاتفاق بشكل حاسم، إذ لا يبقى لها إلا الحق في الاستفادة من الإعفاء الجزئي من الدرجة الأولى أو الثانية، تبعا لرتبة الطلب الذي تقدمت به. 907 بل إن سلطة المنافسة الفرنسية سارت إلى أكثر من ذلك، بحيث لم تسمح للمنشآت بالاستفادة من الإعفاء الكلي، بغض النظر عن مدى قوة الأدلة التي تتقدم بها، حتى لو فقدت المنشأة التي استفادت من هذا الإعفاء الحق فيها لأنها خالفت الشروط التي وضعتها لها سلطة المنافسة لقبول طلبها. 908

وتشدد سلطة المنافسة في منح الإعفاء الكلي ترسيخ منها للطابع الاستثنائي للمساطر التفاوضية، وتأكيد على أن معاقبة المنشآت على المشاركة في الاتفاقات المنافية للمنافسة هو الأصل، لتحاسب بذلك كل طرف تردد في التبليغ عن الاتفاق أو تقديم المساعدة إلى سلطة المنافسة في الكشف عنه، بحرمانه من إمكانية التخلص من تبعات مشاركته في الاتفاق المنافي للمنافسة بشكل كامل، بغض النظر عن مدى تأثير الأدلة التي يتقدم بها على مسار البحث والقرار النهائي لسلطة المنافسة.

بعد الإعفاء الجزئي من الغرامة التي يمكن الحكم بها على المنشآت المشاركة في الاتفاق المنافي للمنافسة، آلية أقرتها التشريعات لتشجيع عدد أكبر من أطراف هذا النوع من الاتفاقات على مساعدة الهيئات الرقابية في ضبط هذه الممارسات وإثباتها. إذ يمكن أن تكون المنشأة التي بادرت إلى التبليغ عن الاتفاق أو التي تقدمت بوثائق ومستندات ذات قيمة مضافة واستفادت من الإعفاء الكلي غير متوفرة على كافة المعطيات المطلوبة لحسم القضية، وحصر كافة أطراف الاتفاق ونطاقه، ولذلك فتحت التشريعات الباب أمام باقي المشاركين للتقدم بما يتوفرون عليه من أدلة للاستفادة من إعفاء جزئي من الغرامات التي يمكن الحكم بها عليهم. ويجب على المنشأة التي ترغب في الاستفادة من الإعفاء الجزئي أن تدلي بأدلة تتجاوز حجتها قوة وسائل الإثبات المتوفرة لدى الهيئات الرقابية مسبقا، وأوردت سلطة المنافسة الفرنسية مثالا على هذه الأدلة في بيانها الإجرائي الصادر بتاريخ 03 أبريل 2015، كأن تتقدم بوثائق ومستندات مكتوبة، أو أن تكون أدلة مباشرة في الوقت الذي تملك فيه سلطة المنافسة حججا غير مباشرة، أو أنها أدلة دامغة لا يمكن المنازعة فيها. 909 وتبقى لسلطة المنافسة السلطة التقديرية لتحديد مدى استحقاق الأدلة المدلى بها صفة "الأدلة الدامغة"، لكن يمكن لنا أن نتصور بأن الأدلة المكتوبة تكون لها قيمة أكبر من القرائن التي تثبت الاتفاق بشكل غير مباشر، وبالتالي، تكون المنشأة التي تتقدم بعقود تتضمن بنودا تدل على وجود الاتفاق المنافي للمنافسة أكثر استحقاقا للاستفادة من نسبة أكبر من الإعفاء بالمقارنة بمنشأة تتقدم بما يثبت تواجد مسيري الشركات أطراف الاتفاق في نفس المكان لمرة متعددة.

حرصت سلطة المنافسة الفرنسية أيضا على تحديد نسب التخفيض من العقوبة الذي تستفيد المنشآت المتقدمة أمامه منه، بحيث تتراوح نسبته من 25% إلى 50% بالنسبة للمنشأة التي تتقدم بأدلة حاسمة تثبت الاتفاق المنافي للمنافسة، وبين 15% إلى 40% بالنسبة للمنشأة التي تليها، بينما لا تتعدى نسبة التخفيض الذي تستفيد منه باقي المنشآت الموالية 25%. 910 حيث تقلص درجة استفادة المنشأة من الإعفاء بالنظر إلى رتبته، مما يشجع أطراف الاتفاق على الإسراع في التقدم بالأدلة التي يتوفرون عليها ليتسنى لهم الاستفادة من أكبر قدر ممكن من نسبة الإعفاء من العقوبات المالية التي يمكن لسلطة المنافسة الحكم بها عليهم، لكن يبقى لباقي المشاركين الاستفادة من تخفيض يمكن أن يصل إلى 25% من مبلغ الغرامة، مما يترك الباب مفتوحا لهم

907 Déci. N° 21-D-09 du 24 mars 2021 relative à des pratiques mises en œuvre dans le secteur de la fabrication et de la commercialisation de sandwiches sous marque de distributeur. Lien: https://www.autoritedelaconurrence.fr/sites/default/files/integral_texts/2021-03/21d09.pdf Consulté le 01/03/2026 à 22:29.

908 Déci. N° 20-D-09 du 16 juillet 2020 relative à des pratiques mises en œuvre dans le secteur des achats et ventes des pièces de porc et de produits de charcuterie. Lien: https://www.autoritedelaconurrence.fr/sites/default/files/integral_texts/2020-07/20d09_2.pdf Consulté le 01/03/2026 à 22:50.

909 Le point 19 du Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français.

910 Le point 21 du Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français.

للتقدم بأدلة يمكن أن تتجاوز قيمتها الإثباتية تلك التي تقدم بها المشاركون السابقون إلى سلوك مسطرة الإعفاء، وهو ما من شأنه مساعدة سلطة المنافسة في ضبط حدود الاتفاق المنافي للمنافسة وجسامة الأضرار الناتجة عنه.

وبعد أن يحدد مجلس المنافسة مدى استحقاق المنشأة للاستفادة من مسطرة الإعفاء ودرجته، يصدر قراره بشأن الطلب، ويجب أن يحترم هذا الأخير مجموعة من الشكليات تحت طائلة إلغائه عند الطعن فيه، كما سنتطرق إليه في الفقرة الثانية.

الفقرة الثانية: شكليات قرار الإعفاء الصادر عن مجلس المنافسة والطعن فيه

بعد أن يتحقق مجلس المنافسة من توفر طلب الإعفاء على الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لقبوله، يقوم مندوب الحكومة وطالب الاستفادة من المسطرة بتقديم ملاحظاتهم، ثم يصدر المجلس بطلب من المقرر العام أو الإدارة رأيه، الذي يمكن من خلاله إما أن يقوم بقبول طلب المنشأة في الاستفادة من مسطرة الإعفاء، وإما أن يقوم برفضه.

ويجب في الحالة التي يقبل فيها مجلس المنافسة الاستفادة المنشأة من مسطرة الإعفاء، أن يبين في قراره درجة استفادة المنشأة، بأن يحدد ما إذا كان الإعفاء الذي استفادت منه كلياً أو جزئياً، كما يجب أن يوضح الشروط التي تنقيد المنشأة باحترامها خلال فترة البحث والتحقيق بعد الاستفادة من المسطرة، ثم يتم تبليغ القرار إلى المنشأة المستفيدة والإدارة.

ويرى البعض⁹¹¹ بأن الغاية من حصر عملية التبليغ في هذين الطرفين تتمثل في عدم التشهير بالمنشأة، حفاظاً على سمعتها في ميدان الأعمال، وإن كنا نتفق مع هذا الرأي مبدئياً، اعتبرنا لأن مسطرة الإعفاء تتعلق بمرحلة البحث والتحقيق، ونشر قرار تعترف من خلاله بإتيانها لاتفاقات منافية للمنافسة، قبل أن يتخذ مجلس المنافسة قراره النهائي الذي يجزم بوجود هذه الممارسات فعلاً، بينما يمكن أن يعتبر مجلس المنافسة في وقت لاحق بأنه لا توجد أدلة كافية لثبوت وجود الاتفاق، من شأنه أن يضر بمصالح المنشأة. لكن تبعاً لأن مجلس المنافسة ينشر القرارات التي تدين الاتفاقات المنافية للمنافسة، ويذكر فيها بتفصيل هوية أطرافها، نرى بأن الغاية الرئيسية من عدم نشر قرار الإعفاء تتجلى في الحفاظ على سرية المسطرة، لضمان نجاح الأبحاث والتحريات المبنية على المعلومات المدلى بها من طرف المنشأة المستفيدة من مسطرة الإعفاء، خاصة وأنه سبق لنا أن ذكرنا بأنه يمكن لمجلس المنافسة أن يطلب من هذه المنشأة الاستمرار في معاملاتها مع باقي أطراف الاتفاق ليتمكن من جمع الأدلة الكافية لإدانتها.

أما في حالة رفض طلب الإعفاء المقدم من طرف المنشأة، يمكنها أن تطعن في قرار مجلس المنافسة داخل أجل 30 يوماً من تاريخ تبليغه إليها طبقاً للمادة 44 من ق.ح.أ.م، وتختص محكمة الاستئناف بالرباط في النظر في هذا الطعن، وهذه المقتضيات مماثلة للمادة 8-464 من مدونة التجارة الفرنسية التي منحت الاختصاص للبت في هذه الطعون إلى محكمة الاستئناف بباريس. ومنح المشرع المغربي الحق في الطعن في قرار مجلس المنافسة المتعلق بالإعفاء إلى كل الأطراف المعنية ووزير الاقتصاد فضلاً عن مندوب الحكومة،⁹¹² مما يجسد الحضور الدائم للإدارة سواء خلال مرحلة اتخاذ القرار وبعد صدوره، وهو ما يمكن لنا معه القول بأن المشرعين الفرنسي والمغربي يعتبرانها طرفاً أصلياً في مسطرة الإعفاء.

وحالة رفض طلب الإعفاء تطرح إشكالات تتعلق بمآل الأدلة المقدمة بمناسبتها، إذ لم يحدد المشرع المغربي ما إذا كان يمكن لمجلس المنافسة الاحتفاظ بها لاستعمالها بالرغم من عدم استفادة المنشأة من الإعفاء، أو ما إذا كان يحق للمنشأة أن تطالب باسترجاع ما تقدمت به من أدلة. قام الاتحاد الأوروبي بالحسم في هذا الإشكال، مؤكداً على أن المنشأة يمكنها أن تختار بين تأسيس طلب إعفاء جزئي لاحق للطلب الذي تم رفضه على نفس الأدلة أو أن تسحبها بشكل كامل.⁹¹³ ونحن نرى بأن مجلس المنافسة المغربي يجب أن يرسخ مقتضيات مماثلة، بحيث إن استعمال الأدلة التي تقدمت بها المنشأة للاستفادة من طلب الإعفاء الذي تم رفضه

911 عدنان المتفوق، دور مجلس المنافسة في نوزمة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2021/2022، ص. 76.

912 المادة 46 من ق.ح.أ.م

913 Emmanuelle Claudel, procédures négociées, accessoires ou alternatives à la sanction en droit de la concurrence : Raison garder! Concurrences n° 4-2015.

Lien: <https://www.concurrences.com/fr/review/issues/no-4-2015/articles/Procedures-negociees-accessoires> Consulté le 11/04/2026 à 19:42.

يتعارض مع مبادئ هذه المسطرة المتمثلة في تعزيز التعاون بين الهيئات الرقابية وبين الأطراف المشاركين في الاتفاقات المنافسة للمنافسة، ومنحهم فرصة تصحيح الممارسات غير المشروعة التي سبق لهم إتقانها عبر مساعدة السلطات في وضع حد لهذا النوع من الاتفاقات.

خاتمة

يتضح من خلال ما سبق بأن المشرع المغربي حاول تبني مقاربة تصالحية في التعامل مع الممارسات المنافسة للمنافسة عبر تبني المساطر التفاوضية، لكنه تبني مقتضيات قانونية مماثلة لنظيره الفرنسي تضيق من نطاق تطبيق مسطرة الإعفاء، وتقيد شروط صارمة لضمان عدم تعسف المنشآت في اللجوء إليها للتملص من المسؤولية عن أفعال يمكن أن تكون قد رتبت ضررا جسيما على المنافسة في السوق.

وبالرغم من توفر مسطرة الإعفاء كآلية قانونية وضعها المشرع لتشجيع المنشآت على سلوك المساطر التفاوضية إلا أننا لاحظنا بأن الفاعلين الاقتصاديين لا يلجؤون إلى هذه المسطرة، وذلك يرجع بداية إلى أنها تقتصر فقط على الاتفاقات المنافسة للمنافسة فقط، وهذه الأخيرة قلما تعرض أمام أنظار مجلس المنافسة المغربي، بالإضافة إلى أن ثقافة المنافسة الحرة والدفاع عنها غير مترسخة بشكل كاف في البيئة الاقتصادية في المغرب.

وبناء على كل ما سبق ذكره، لا يسعنا إلا اقتراح التوصيات الآتية:

- تحديد صلاحيات السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة ودرجة تدخلها في مسطرة الإعفاء بشكل دقيق وواضح، وحصر دورها في إحالة الملفات التي تتلقاها على مجلس المنافسة احتراماً لاستقلالية هذا الأخير؛
- التوسيع من نطاق الأشخاص الذين يمكنهم التقدم بطلبات الإعفاء ليشمل الأشخاص الذاتيين الأطراف في الاتفاق المنافي للمنافسة تيمنا بالتشريع الأمريكي؛
- تحديد الحالات التي يمكن فيها للمنشأة الاستفادة من الإعفاء الكلي، ووضع أمثلة على طبيعة الأدلة التي يمكن للمنشأة أن تستفيد من إعفاء كلي إذا ما بنت عليها طلبها؛
- إلزام مجلس المنافسة بإجراء أبحاث أولية للتحقق من صحة ادعاءات المنشأة التي تقدمت بطلب الإعفاء للتحقق من أنها لا تستغل المسطرة للمس بسمعة منافسيها بادعاء وجود اتفاق منافي للمنافسة؛
- توضيح مآل الأدلة التي تتقدم بها المنشآت لدعم طلبات الإعفاء في حالة رفضه، سواء تعلق الأمر بطلبات الإعفاء الكلي أو الجزئي.

لائحة المراجع

الأطاريح والرسائل

أيزوغار جعفر، المساطر التفاوضية في قانون المنافسة؛ دراسة في القانون المغربي والمقارن، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. فاس، السنة الجامعية 2020/2021؛ عدنان المتفوق، دور مجلس المنافسة في نوظمة الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. فاس، السنة الجامعية 2021/2022

المقالات

الحسن الرائي، دور المساطر التفاوضية في محاربة الاتفاقات المنافسة للمنافسة، مجلة القضاء التجاري، العدد 6، صيف/خريف 2015؛

طارق بوجندار، مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة، مجلة القانون والأعمال الدولية، ع. 43، دجنبر 2022 يناير 2023.

Les articles :

Emmanuelle Claudel, procédures négociées, accessoires ou alternatives à la sanction en droit de la concurrence :

Raison garder ! Concurrences n° 4-2015. Lien : <https://www.concurrences.com/fr/review/issues/no-4-2015/articles/Procedures-negociees-accessoires>

Laurence Idot, réflexions sur l'évolution de la preuve des pratiques anticoncurrentielles devant les autorités de concurrence. Concurrences n° 4-2017

Qu'est-ce que le programme de clémence ? Lien : <https://www.autoritedelaconcurrence.fr/fr/quest-ce-que-le-programme-de-clemence-1>

Les rapports :

Communiqué de procédure du 3 avril 2015 relatif au programme de clémence français

Rapport Conseil de la Concurrence 1990. XXVII à consulté sur: <https://www.autoritedelaconcurrence.fr/sites/default/files/2019-11/ra1990.pdf>

Les décisions du conseil de concurrence

Déci. N° 21-D-09 du 24 mars 2021 relative à des pratiques mises en œuvre dans le secteur de la fabrication et de la commercialisation de sandwiches sous marque de distributeur. Lien: https://www.autoritedelaconcurrence.fr/sites/default/files/integral_texts/2021-03/21d09.pdf

Déci. N° 20-D-09 du 16 juillet 2020 relative à des pratiques mises en œuvre dans le secteur des achats et ventes des pièces de porc et de produits de charcuterie. Lien: https://www.autoritedelaconcurrence.fr/sites/default/files/integral_texts/2020-07/20d09_2.pdf

Décision N° 06-D-09 du 11 avril 2006 relative à des pratiques mises en œuvre dans le secteur de la fabrication des portes. Lien: <http://www.autoritedelaconcurrence.fr/user/avisdec.php?numero=06d09>

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقي

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في ذلك رقم التعريف (ZDB-ID)،
الISSN، اللغات، والنهات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0
Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات

تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر كلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية
- د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق
- د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -
- د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية
- د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق
- د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص
- د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص
- د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق
- ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص
- د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص
- د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص
- د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص
- ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط
- ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص
- د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص
- ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام
- د. هودي لمخايل : دكتورة في القانون الخاص
- د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام
- د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب
- د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص
- د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص
- د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص
- د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية
- د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا
- د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص
- د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص
- د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام
- د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص
- د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام
- د. محمد المعروفي : دكتور في العلوم القانونية و السياسية
- د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام
- د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير
- ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة
- ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسية
- ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات
- ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية
- د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير
- ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. حلومي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق
- ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق
- ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق
- د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
• محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bekkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع